

إبادتكم بدأت

هي الملامح الحقيقية للدولة الفاشية. وإذا لم يكن ردنا بحجم الحدث، فنحن نعطيه الضوء الأخضر لاستمرار هذه الجرائم».

غطاس الذي صوت 72 عضواً في الكنيسة لإقصائه عن منصبه قبل يومين، قال في تصريح صحافي إنه «يجب احترام الشهيد لأنه شهيد الشعب الفلسطيني كله، ويجب أن تقام له جنازة مهيبه». وتعليقاً على الخطوات الاحتجاجية التي اتخذتها «الجنة المتابعة» في أعقاب الهدم في قلنسوة، رأى غطاس أنها غير كافية، مؤكداً أن القيادات في الداخل «لن تكتفي هذه المرة بإضراب هنا ومظاهرة هناك»، داعياً كل أبناء الشعب الفلسطيني إلى الخروج في مظاهرات احتجاجية.

أمّا رئيس «التجمع»، عوض عبد الفتاح، فرأى أن «التصعيد غير مفاعي، لكن جريمة القتل التي حدثت أثناء إخلاء البيوت من المفترض أن تستنفر الناس... أعتقد أن مشاعر الغضب نتيجة ذلك ستترجم خلال الأيام المقبلة». وأضاف عبد الفتاح: «القيادات الفلسطينية ستدرس

الخطوات الممكنة لتحريض الناس على النضال من أجل لجم الأخطبوط الإسرائيلي المصّر على هدم الأرض والمسكن وقتل الإنسان الفلسطيني». من جهة أخرى، أكد أستاذ التخطيط العمراني يوسف جببارين، في حديث إلى «الأخبار»، أنه «بسقوط أم الحيران ستسقط 46 بلدة عربية في النقب غير معترف بها، ومليون دونم من الأراضي»، موضحاً أن هذه المساحة هي «ضعف ما يملكه الفلسطينيون في الجليل والمثلث». كذلك، قال مركز «عدالة» الحقوقي، الذي يمثل سكان أم الحيران في الإجراءات القضائية ضد هدم القرية، إن «الجهاز القضائي والحكومة الإسرائيلية يتحملان المسؤولية عن قتل أبو القيعان». وأضاف «عدالة»، في بيان، أن «قرار المحكمة العليا الذي سمح بهدم قرية قائمة قبل أكثر من 60 عاماً من أجل إقامة مستوطنة يهودية على خرابها، هو أحد القرارات الأكثر عنصرية التي أصدرتها المحكمة».

وتابع البيان: «الحكومة الإسرائيلية ورئيسها استغلوا هذا القرار من أجل

مواصلة سياسة الهدم، بينما يمجّد (بنيامين) نتنياهو استخدام الدولة للقوة تجاه المواطنين العرب في أم الحيران وقلنسوة»، مكملاً: «الشرطة الإسرائيلية أثبتت مرة ثانية أنها ترى في الجمهور العربي كله عدواً، وأن من السهل الضغط على الزناد عندما يكون الحديث عن مواطنين عرب، في حين يحظى أفراد الشرطة، مطلقو النار، بالحصانة من جانب وحدة التحقيقات مع أفراد الشرطة». كذلك أوضح المركز الحقوقي من مقره في حيفا، أنه «في أعقاب القرار بإقامة المستوطنة اليهودية باسم حيران على أراضي القرية، طلبت دائرة أراضي إسرائيل إخلاء سكان القرية كافة الذين يصل عددهم إلى ألف نسمة، وهدم منازلهم وطردهم مرة أخرى، وذلك للمرة الرابعة».

ومساء أمس، شارك المئات في مظاهرتين احتجاجيتين جانباً شوارع مدينتي حيفا والناصرة المحتلتين، ورفعوا خلالهما الأعلام الفلسطينية واللافتات المنددة بجريمة الهدم. كذلك أغلق المتظاهرون شارع «بن غوريون» في حيفا.



سقط شهيدٌ خلال التصدي لتدمير قرية بكاملها كذلك فنك شرطي للحدو (ا، ب)

صيادو غزة في شبك البحرية الإسرائيلية

منذ أن أفرقت بحرية الحدو مركب الصياد محمد الهسي، الذي فقدت جنته في بحر غزة، باتت تطلق النار يومياً على الصيادين الفلسطينيين وتمتلك عدداً منهم وتصادر مراكبهم، وذلك في مساحة صيد لا تتجاوز ستة أميال بحرية، ضمن حملة تصيد تشبه التي سبقت حروباً ماضية

الفلسطينية. هنا يقع الصيادون في شبك اللوات الإسرائيلية الثلاث: لا قانون يحميهم من انتهاكات الاحتلال، ولا مساحة صيد واسعة متاحة لهم، ولا معدات أو أسماك في منطقة ملوثة بيئياً.

وتمنع بحرية الحدو على الصيادين الغزيين تجاوز مساحة الصيد التي حددتها لهم بنحو ستة أميال بحرية فقط. وهي مساحة من النادر وجود الأسماك فيها، وإذا وجدت، تكون محددة الأنواع وصغيرة الحجم. في تلك المساحة الضيقة لا يسلم الصيادون من الملاحقة والانتهاكات، وهم يتعرضون يومياً لنيران رشاشات الزوارق الحربية التي تضيق عليهم تارة، وتتلف مراكبهم وتصادر معداتهم تارة أخرى.

في الخامس من الشهر الجاري، صدمت بحرية الاحتلال قارب الصياد محمد الهسي (32 عاماً)، وبعد بحث استمر نحو عشرة أيام من دون نتيجة، أعلنت عائلته و«نقابة الصيادين» أنه استشهد في البحر،

غزة - عز الدين أبو عيشة

على شاطئ قطاع غزة، الذي يمتد لنحو 43 كلم على البحر المتوسط، ويمر بخمس محافظات، ويعتاش منه قرابة ثلاثة آلاف صياد، يتجسد الحصار بصورة أبلغ للمعاناة

ولم يعثر على جثته حتى اليوم. دفع العدوان على الهسي وزارة العدل إلى التواصل مع عائلة الشهيد لمعرفة معلومات عنه تمهيداً لرفع دعوى قضائية ضد بحرية الحدو. وعلمت «الأخبار» من عائلة الشهيد بأن المركب الذي أغرق ليس ملكاً لابنها، كذلك فإن نقيب الصيادين، نزار عياش، قال إن المركب «هو المركب الثاني ضخامة في القطاع، ويبلغ

سُجّلت 137 حالة اعتقال و37 مصادرة مراكب في عام 2016

طوله 17 متراً وعرضه خمسة أمتار، وتقدر ثمن معداته بنحو 150 ألف دولار».

وعدا إغراق المراكب ومصادرة معداتها، يشتم جنود البحرية عبر مكبرات الصوت الصيادين، كذلك تخترق زوارق الحدو شبكاتهم، وتطلق النار على مولداتهم الكهربائية،

وليس أخيراً يُرَشِّون بمياه البحر الباردة أو الصرف الصحي. زيادة على ذلك، تمنع سلطات الحدو دخول المواد اللازمة للصيد من خلال المعابر التي تتحكم فيها، حيث لا تسمح بإدخال قطع الغيار ولا مادة الفيبيرجلاس المستخدمة في صيانة القوارب، ولا حتى الكوابل المستخدمة في ربط المراكب. وتمنع أيضاً إدخال الشباك الخاصة بصيد الأسماك، وهي إجراءات دفعت عدداً من الصيادين إلى ترك مهنتهم، فيما تتدنى يوماً بعداً أعداد الصيادين، وهي قد كانت عام 2009 تقدر بنحو أربعة آلاف، فيما وصلت السنة الماضية إلى قرابة 2500.

وكانت اتفاقية أوسلو المبرمة عام 1993 قد منحت السلطة الفلسطينية مساحة عشرين ميلاً بحرياً للصيد فيها، لكن الاحتلال قلصها إلى ستة أميال بحرية وأحياناً ثلاثة أميال. ومن ثم، نض اتفاق وقف إطلاق النار في نهاية العدوان على غزة صيف 2014 على أن يسمح الاحتلال بزيادة

مساحة الصيد إلى تسعة أميال كمرحلة أولى، على أن تزداد إلى 12 لاحقاً. لكن الستة أميال بقيت كما هي، ويحرم الصيادون جراء ذلك الوصول إلى المناطق التي تكثر فيها الأسماك.

كذلك، أكدت تقارير عدة أن المساحة المسموح الصيد فيها دائماً ملوثة بسبب المياه الأسنة ومخلفات مصانع غزة التي أدت إلى انخفاض الثروة السمكية، وحدت من تكاثرها في تلك المناطق، ما يؤثر سلباً في صحة المواطنين، ويضرب قطاع إنتاج الأسماك. ويقول عياش إن 2016 كان «العام الأسوأ في الثروة السمكية والأعلى في انتهاكات الصيادين»، إذ سُجِّل اعتقال قرابة 137 صياداً ومصادرة 37 مركباً بمعداتها، وإتلاف خمسين قارباً، فضلاً عن إطلاق النار يومياً وإصابة تسعين صياداً، وهو ما ينذر هذه السنة بـ«كارثة اقتصادية ستصيب الصيادين نتيجة اعتداءات بحرية الاحتلال المتكررة وشبه اليومية».

خيارات العدو ضد الأنفاق: التأجيل... والاستعداد لضربة استباقية

إنهاء سلطتها في غزة؟ بعد ذلك، يجب فحص مسألة التوقيت، كما يرى، مضيفاً أن التوقيت الحالي يزيد فرص اشتعال الضفة أيضاً فلسطين المحتلة، حيث تتزايد العمليات ضد الإسرائيليين. ولفت في الوقت نفسه إلى أن التصعيد في غزة يمكن أن يجر من دون أن يوضحها.

مع ذلك، أكد أن كل هذا لا يمنع «العمل الحتمي... لكنه يفرض الاستعداد للخطوات جيداً». وفي ضوء هذا الواقع المركب، خلص إلى أن على إسرائيل رسم خط أحمر يفرض تجاوزه من قبل «حماس» المبادرة إلى شن هجوم وقائي، مشدداً على أن يكون هذا الهجوم قصيراً وقوياً وبناءً على مفهوم استراتيجي واضح، لأن «أي خيار آخر سيجعلنا ندير النقاش نفسه بعد مواجهة أخرى مع حماس، وربما أمام لاعبين آخرين على ساحات أخرى».

إلى تطوير بديل ثالث يستند في جوهره إلى انتظار المواجهة المقبلة مع الاستعداد لتمديد الهدوء.

ورأى رئيس «أبحاث الأمن القومي» أن من المفضل خلال المواجهة المستقبلية معالجة ظاهرة الأنفاق عبر توجيه ضربة استباقية، معتبراً أن التطور التكنولوجي لكشف أو لإغلاق فتحات الأنفاق يمكن أن يدعم هذا البديل. وقدر أيضاً أن العامل المشترك لكل هذه البدائل هو أن المواجهة المقبلة، عاجلاً أو آجلاً، باتت وراء الزاوية. نتيجة ذلك، فإن السؤال الأكثر أهمية هو جوهر المواجهة المقبلة، خاصة أن خروج إسرائيل من حرب «الجرف الصامد» بتعادل استراتيجي غير متناسق لم يضمن أي تغيير في الأوضاع.

في ضوء هذه المقاربة، رأى يادلين أن على إسرائيل توجيه أسئلة أساسية حول الطريقة لمنع «حماس» من تعزيز قدراتها في المستقبل، وهل الأفضل

أن المقصود بالضربة الاستباقية «المبادرة إلى شن هجوم ضد العدو، عندما يتم التأكد من نياته تفعيل قدراته ضد إسرائيل في أقرب وقت».

ولفت إلى أن العنصر الحاسم الذي يساعد على اتخاذ القرار يكمن في توافر معلومات جيدة تؤدي إلى طرح

التصعيد مع غزة يدفع إلى انتظار مواجهة أو حرب استباقية

عدة بدائل: الأول العلاج الموضوعي للأنفاق التي تتجاوز الحدود، وفي هذه الحالة يجب أن تكون العملية مقلصة، والثاني معالجة شاملة لكل فتحات الأنفاق على مسافة 3-4 كلم من السياج. لكن يديلين الذي سبق أن تولى رئاسة «الاستخبارات العسكرية» - أمان، توقف عند ما سيرتّب على هذين الخيارين من تصعيد بين إسرائيل وغزة. وهو ما دفع الأولى

علي حيدر

أقرّ رئيس «معهد أبحاث الأمن القومي»، اللواء عاموس يادلين، بضعف فعالية الهجمات الوقائية أو الاستباقية وسط البيئة الاستراتيجية الحالية، إزاء قدرات حزب الله «الأشد خطراً على إسرائيل». ولفت إلى أنه نتيجة ذلك لم يتخذ صانع القرار في تل أبيب حتى الآن قراراً بمهاجمة الحزب، لكنه تساءل في ضوء ذلك: «هل سيختلف هذا المنطق إزاء حركة حماس في قطاع غزة، وتحديدأ في مواجهة خطر الأنفاق؟».

يادلين أكد أنه عندما يتبلور وضع غير محتمل بالنسبة إلى إسرائيل، فإن الأدوات الأكثر شهرة لديها هي شن حرب وقائية، أو توجيه ضربة استباقية، مشيراً إلى أن المقصود بالهجوم الوقائي هو المبادرة إلى العمل «ضد بناء قدرات استراتيجية للعدو بنحو مفاعي»، في حين

